انجازات الدائرة لشهري نيسان وايار

- تم كسب الدعوى الاستئنافية المرقمة ٣٦٧/س/٢٠١٤ وعلى اثرها سيتم تعويض الوزارة بمبلغ قدره (١٢،٠٠٠،٠٠٠) مليون دينار بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية والذي سيكون بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩ علماً ان المبلغ اعلاه هو تعويض عن الضرر الذي اصاب جزء من ممتلكات الوزارة .اما بخصوص مشاريع القوانين والتعليمات الخاصة بالوزارة فأن الدائرة القانونية تتولى مناقشة مشروع جديد لتعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين وذلك بهدف معالجة النصوص القانونية غير ممكنة التطبيق اضافة الى كون المشروع تضمن تعديل مبالغ كلف احالة المقاولات ومبالغ قيمة الاعمال المنجزة بأعتبارها شرط لمنح درجات التصنيف، ويتولى قسم التشريعات مناقشة النظام الداخلي لمهام وتشكيلات دوائر واقسام الوزارة في ضوء الاقسام المستحدثة وايضاً يتولى القسم رفع مشروع وصلاحيات تنفيذ نفقات المشاريع الاستثمارية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بعد مناقشتها مع وزارة المالية، بالاضافة الى انه تم انجاز مشروع التعديل الاول لتعليمات التنفيذ المباشر رقم (٣) لسنة ٢٠١١ بعد انتهاء تدقيقه من وزارة العدل والذي لايزال قيد النشر في الجريدة الرسمية ويتم ايضاً اعداد آلية العمل بتعليمات تنفيذ الاعمال امانة وأعمامها على كافة الوزارات، واستناداً الى اجتماع لجنة تسجيل وتصنيف شركات المقاولات والمقاولين خلال الشهرين المنصرمين، فقد تم ادراج ٥ شركات في القائمة السوداء ورفع اثنتا عشرة شركة منها، اما بخصوص الشركات التي قدمت طلبا للتجديد فقد تم تصنيف (٤٠٦) شركة مقاولة و (٢٦٢) شركة صنفت لاول مرة، وفي مجال الاتفاقيات الدولية الخاصة بقسم الاستشارات فقد تم دراسة وابداء عدد من الملاحظات المهمة بخصوص عقد اجتماعات تمهدية لمجموعة من اللجان المشتركة مع دول مهمة كالمانيا واليونان وتونس اذ تم اقتراح عدد من النقاط المهمة ليتم مشاركتها مع الدول المشار اليها انفاً.